تحليلُ وثيقةِ سياسةِ التَّعليمِ بالمملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ وفقَ رُؤية المملكة ٢٠٣٠

Analysis of the Education Policy Document in the Kingdom of Saudi Arabia according to Vision 2030

إعداد

أ.د. فاطمة بنت عبد الله البشر

Prof. Dr. Fatima bint Abdullah Al-Bishr

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

فاطمة بنت عوض العتيبي

Fatima bint Awad Al-Otaibi

وزارة التعليم - المملكة العربية السعودية

أروى بنت عبد العزيز العساف

Arwa bint Abdulaziz Al-Assaf

وزارة التعليم - المملكة العربية السعودية

فاطمة بنت سعد السبيعي

Fatima bint Saad Al-Subaie

وزارة التعليم - المملكة العربية السعودية

Doi: 10.21608/jasep.2024.391151

استلام البحث : ٢٠ / ٨ /٢٠٢٤

قبول النشر: ٢٠ / ٩ / ٢٠٢٤

البشر، فاطمة بنت عبد الله و العتيبي، فاطمة بنت عوض و العساف، أروى بنت عبد العزيز والسبيعي، فاطمة بنت سعد (٢٠٢٤). تحليلُ وثيقةِ سياسةِ التَّعليمِ بالمملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ وفقَ رُؤية المملكة ٢٠٣٠. ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٨(٤٢) ، ٣٥٥ – ٣٨٤.

http://jasep.journals.ekb.eg

تحليلُ وثيقةِ سياسةِ التَّعليمِ بالمملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ وفقَ رُؤية المملكة ٢٠٣٠

المستخلص:

هدف البحث الحالي إلى تحليل وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية ٢٠٣٠، وتمَّ استخدام المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المُحتوى، وتمثَّلت أداة البحث في بطاقة تحليل مُحتوى تتضمَّن ثلاثة مجالات، وهي: مجال السِّياسة العامَّة للتَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ومجال إعداد المُتعلِّم، ومجال إعداد المُعلِّم، وتوصَّل البحث إلى مجموعة من النَّتائج، أهمُّها: نجحت وثيقة سياسة التَّعليم في تحقيق المعايير التَّالية: تعكس فهمًا واقعيًّا للطَّبيعة التنظيمية والسِّياسيَّة للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، والتزامها بالقوانين والأنظمة المحليَّة، وانسجام مخرجاتها مع السياسات العامَّة في السُّعوديَّة، واهتمامها بالامتداد الجذري والتُّراث الثَّقافي، وإعداد المُتعلِّم لسوق العمل المُستقبلي، وإكساب البنية التَّخصصيَّة لكل مجال من مجالات التَّعلُّم، وخدمات تعليمية عالية الجودة لفئة ذوي الإعاقة، كما اتَّضح ضعف تحقُّق المعايير التَّالية في وثيقة سياسة التَّعليم، وهي: اهتمامها بطرح خطط بديلة لتوقع التَّغيُّرات التي قد تطرأ على المحتوى المعرفي، والثقة في قُدرات المُعلِّم المعرفية وإتاحة حرية التفكير لهم واستقلالية الرأي وتجريب أفكارهم الجديدة، تعزيز الوعي بأهمِّية المواطنة الرقمية وعلى ما يقوم به من أنشطة في العالم الرقمي.

كلمات مفتاحية: سياسة التَّعليم - رُؤية المملكة ٢٠٣٠

Abstract:

The current research aims to analyze the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia according to Vision 2030. The descriptive method using content analysis was employed, with the research tool being a content analysis card encompassing three domains: the domain of general education policy in the Kingdom of Saudi Arabia, the domain of learner preparation, and the domain of teacher preparation. The research reached several conclusions, the most important of which are: The education policy document successfully meets the following criteria: It reflects a realistic understanding of the organizational and political nature of the Kingdom of Saudi Arabia, adheres to local laws and regulations, aligns its outcomes with the general policies of Saudi Arabia, pays attention to deep-rooted cultural

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

heritage, prepares learners for the future labor market , provides specialized knowledge in each field of learning, and delivers high-quality educational services for individuals with disabilities. However, the following criteria were found to be weakly achieved in the education policy document: the attention to proposing alternative plans to anticipate changes in knowledge content, confidence in teachers' cognitive abilities and granting them the freedom to think, express independent opinions, and experiment with new ideas, opportunities for lifelong learning, and enhancing awareness of the importance of digital citizenship and activities in the digital world.

Keywords: Education Policy - Vision 2030

مُقدّمة:

تُعَدُّ السِّياسات التَّعليميَّة من أهم الرَّكائز العامَّة للدَّولة، وقد حظي موضوع السِّياسات التَّعليميَّة باهتمام الباحثين في الوطن العربي. وانطلاقًا من أهمِّية سياسات التَّعليم لارتباطها مع خطط التَّنمية وحاجات المُجتمع، اهتمَّ صانعو السِّياسات بتطويرها بحيث ترتكز على عناصر رئيسيَّة تتمثَّل في ربط خططها بمخطط التَّنمية وحاجات المجتمع (المصري، الضمرات، مخلص، ٢٠٢٤، ص١٣٣).

تُعَدُّ وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة من أعظم الإنجازات التربوية في المملكة، فهي الوثيقة الرسمية التي تتضمَّن رُؤية المجتمع السعودي وتطلعاته المنشودة، فهي تحتوي على المبادئ والأسس والغايات والأهداف والتخطيط والأحكام والوسائل ونشر العلم وتمويله (الحربي والمهدي، ٢٠١٦، ص٥٦).

وازنت سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بين التربية والتَّنمية بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، ويتضح هذا من خلال ربط التربية والتَّعليم بخطة التَّنمية العامَّة للدولة، كما تؤكد على التناسق مع العلم والمنهجية التطبيقية (التقنية) باعتبارهما من أهم وسائل التَّنمية الثَّقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية لرفع مستوى بلادنا في التقدم الثَّقافي العالمي (حكيم، ٢٠١٢).

ولأهمِّية سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ودورها الجوهري في خطط التَّنمية وأهمها رُؤية ٢٠٣٠، لذا يجب ربط الخطط الاستراتيجيَّة لوزارة التَّعليم بأهداف رُؤية ٢٠٣٠.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

ومع انطلاق رُؤية ٢٠٣٠ حرصت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة على تطوير سياستها التَّعليمية بما يتواكب مع السِّياسة العامَّة للدولة وتنميتها الاقتصادية وتحقيق التكامل بين مخرجات التَّعليم ومتطلبات سوق العمل. بالإضافة إلى تجديد إطار التَّعليم لأنه يمثل محور التقدم والتطور من خلال تركيزها على أداء المُتعلِّمين وتطوير أدائهم، كما ركزت على تنمية قُدرات المُتعلِّم ومهاراته ومستوى تعليمه. وبناءً على ذلك لا بد من وجود رُؤية واضحة لسياسة التَّعليم وارتباطها بتطوير دور المُعلِّم وأداء المُتعلِّم وفق رُؤية ٢٠٣٠.

مُشكلة البحث:

تسعى المملكة العربيَّة السُّعوديَّة إلى أن يكون للتَّعليم دور فعَّال في إنجاح الخطط التنموية للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة في ضوء رُؤية ٢٠٣٠، ولهذا سعت أن تكون الأهداف الاستراتيجيَّة لوزارة التَّعليم متكاملة مع أهداف رُؤية ٢٠٣٠.

وعلى الجانب الآخر نجد أن الأهداف الاستراتيجيَّة للتَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة تستند إلى سياسة تعليمية مكتوبة في وثيقة سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة والتي تفتقد إلى أهم المعايير الخاصة بالمُعلِّم والمُتعلِّم ومدى ارتباطها برؤية ٢٠٣٠، وهذا يقود إلى تساؤل هل سياسة التَّعليم للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة بما تحققه من أهداف استراتيجيَّة مطابقة لما تحمله الرؤية من أهداف وخطط.

تتمثَّل مشكلة الدِّراسة في عدم وجود رُؤية واضحة لبعض معايير سياسة التَّعليم وفق رُؤية ٢٠٣٠ وبين معايير وثيقة سياسة التَّعليم. ومن هنا جاءت هذه الدِّراسة لتوضح الفجوة بين معايير سياسة التَّعليم، ومعايير المُعلِّم، ومعايير المُتعلِّم وبين معايير وثيقة سياسة التَّعليم، وخاصة أن لهذه المعايير أهمِّية بالغة في التطوير والإبداع والابتكار وتحسين البيئة المدرسية، والذي يُعَدُّ أحد أهداف رُؤية ٢٠٣٠.

وبناءً على ذلك فإن أي نظام تعليمي مهما بلغ من التقدم والتميز والتطور، لا يزال بحاجة إلى التطوير والتحسين لمواجهة جميع التَّغيُّرات في ظل التحديات والمتغيرات التي تحتمها رُؤية ٢٠٣٠.

مما سبق يسعى البحث الحالي للإجابة عن السُّؤال البحثي التَّالي: "ما واقع تحليل وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية المملكة ٢٠٣٠؟".

أهمِّية البحث:

تتمحور أهمِّية البحث في جانبين، ألا وهما:

(أ) **الأهمِّية النظرية:**

- تطوير قُدرات الباحثين في مجال الإدارة التربوية بمجموعة من الخبرات المهنية والمعرفية في مجال السياسات التَّعليمية، وتحليلها.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- تقديم مزيد من الأطر والأدبيات النظرية والنَّتائج ذات العلاقة بوثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة.
- الكشف عن معايير سياسة التَّعليم التي من شأنها أن تخدم رُؤية ٢٠٣٠ ومعرفة مدى ارتباطها بوثيقة سياسة التَّعليم.
- اقتراح أهم المعايير لوثيقة سياسة التَّعليم وفق رُؤية ٢٠٣٠.

(ب)الأهمِّية التَّطبيقيَّة:

- قد يفيد البحث واضعي السياسات ومتخذي القرارات التَّعليمية بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة في التَّعرُّف إلى جوانب القصور في وثيقة سياسة التَّعليم وفق رُؤية المملكة ٢٠٣٠.
- قد يلفت البحث أنظار السلطات ومتخذي القرار إلى الحاجة في تطوير وثيقة سياسة التَّعليم بما يتوافق مع رُؤية ٢٠٣٠.
- قد يسهم البحث في تحديد أهداف دراسية جديدة تتوافق مع رُؤية ٢٠٣٠.

أسئلة البحث:

تتحدد أسئلة البحث الحالي في السُّؤال الرئيسي التَّالي: (ما واقع تحليل وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية المملكة ٢٠٣٠) ويتفرع منه الأسئلة الفرعية، التَّالية:

- ما مدى تحقيق وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة لمجال السِّياسة العامَّة للتَّعليم وفق رُؤية ٢٠٣٠؟
- ما مدى تحقيق وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة لمجال إعداد المُتعلِّم وفق رُؤية ٢٠٣٠؟
- ما مدى تحقيق وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة لمجال إعداد المُعلِّم وفق رُؤية ٢٠٣٠؟
- ما التوصيات المقترحة لتطوير وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية المملكة ٢٠٣٠؟

أهداف البحث:

تكمن أهداف هذا البحث في:

- تحليل وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية ٢٠٣٠ لمجال السِّياسة العامة.
- تحليل وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية ٢٠٣٠ لمجال إعداد المُتعلِّم.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

- تحليل وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية ٢٠٣٠ لمجال إعداد المُعلِّم.
- تقديم توصيات مقترحة لتطوير وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية المملكة ٢٠٣٠؟

مصطلحات البحث:

- **وثيقة سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة:**

هي وثيقة مكتوبة من مئتين وستة وثلاثين بندًا صادرة عن اللجنة العليا لسياسة التَّعليم عام ١٣٩٠/ ١٩٧٠م تحدد الاتجاهات والمنطلقات والأهداف العامَّة والفرعية للتَّعليم وتعتبر المرجع الأساس لنظام التَّعليم في المملكة. وقد أتت هذه الوثيقة مقسمة إلى تسعة أبواب كالتَّالي: الأسس العامَّة التي يقوم عليها التَّعليم، غاية التَّعليم، غاية التَّعليم وأهدافه العامة، أهداف مراحل التَّعليم، التخطيط لمراحل التَّعليم، أحكام خاصة (وتشمل المعاهد العلمية، تعليم البنات، التَّعليم الفني، إعداد المُعلِّم، ومدارس القرآن الكريم ومعاهده، التَّعليم الأهلي، مكافحة الأمية وتعليم الكبار، التَّعليم الخاص بالمعوقين، ورعاية النابغين)، وسائل التربية والتَّعليم، نشر العلم، تمويل التَّعليم، وأحكام عامة (المنقاش، ٢٠٠٦، ص٣٨٦).

إجرائيًّا: هي التشريعات التي يسير وفقها النظام التَّعليمي لتحقيق أهدافه في ضوء مبادئ وقوانين وقرارات الدولة.

- **رؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠:**

خطة جريئة قابلة للتحقيق، وتعبر عن أهدافنا وآمالنا على المدى البعيد، وتستند إلى مكامن القوة والقُدرات الفريدة لوطننا. وهي ترسم تطلعاتنا نحو مرحلة تنموية جديدة غايتها إنشاء مجتمع نابض بالحياة يستطيع فيه جميع المواطنين تحقيق أحلامهم وآمالهم وطموحاتهم في اقتصاد وطني مزدهر (رؤية المملكة، ٢٠٣٠).

منهجية الدِّراسة:

المنهج المستخدم في هذه الدِّراسة هو المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى القائم على التَّحليل والاستدلال لسياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة وربطها برؤية المملكة ٢٠٣٠.واتخذ أداة المسح والتَّحليل الشامل لمعايير سياسة التَّعليم للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية ٢٠٣٠ وتحليل بنودها وربطها بمعايير وفق رُؤية المملكة ٢٠٣٠، وتتألف بطاقة تحليل المحتوى في صورتها النهائية - بعد عرضها على ثلاثة مُحكِّمين من ذوي الاختصاص - من (٢٨) معيارًا موزعة على ثلاثة مجالات كالتَّالي: السِّياسة العامَّة، وتتضمَّن (٨) معايير، ومجال إعداد المُتعلِّم، وتتضمَّن (١٠) معايير، ومجال إعداد المُعلِّم، وتتضمَّن (١٠) معايير.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الإطار النظري وأدبيات البحث:

تم تناول الإطار النظري من خلال محورين هي: سياسات التَّعليم، والسياسات التَّعليمية ورُؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة:

المبحث الأوَّل: سياسات التَّعليم

السِّياسة التَّعليميَّة تعتبر من العناصر المحركة للنظام التَّعليمي، والتي تضبط أداءه، وتضع منهجيته، وتضبط مساره، والسِّياسة التَّعليمية جزء من السِّياسة العامَّة لأي دولة، سنتناول في هذا المبحث مفهوم السِّياسة، وأهدافها، وأسس السِّياسة التَّعليميَّة.

أولًا: مفهوم سياسات التَّعليم:

- سياسات التَّعليم:

تُعرف بأنها الأهداف والقواعد والمبادئ التي يقوم عليها التَّعليم في أي دولة، وتحديد إطاره العام، ونظمه المختلفة، أي أنها التنظيم العام الذي تضعه الدولة لمتابعة التَّعليم فيها بأجهزته الفنية والإدارية وفق ما تراه من أسس وقواعد تضمن تحسين جودة العمل وتحقيق أهدافه (المصري وآخرون، ٢٠٢٤، ص١٨).

والسياسات التَّعليمية مجموعة من المبادئ والاتجاهات العامَّة التي تضعها السلطات التَّعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التَّعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها، وهي تعني أيضًا حكمًا مشتقًّا من بعض الأنساق القيمية ومن تقييم الوضع القائم في المؤسسات التَّعليمية، لاستخدامه كخطة عامة توجه القرارات مع الأخذ في الاعتبار وسائل إحراز الأهداف التَّعليمية (الحربي، والمهدي، ٢٠١٦، ص٤٨).

وتعرف وثيقة سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بأنها: هي الخطوط العام التي تقوم عليها عملية التربية والتَّعليم أداء للواجب في تعريف الفرد بربِّه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبية لحاجات المجتمع وتحقيقًا لأهداف الأمة، وهي تشمل حقول التَّعليم ومراحله المختلفة، والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التَّعليم وسائر ما يتصل به (سحتوت، ويونس، ٢٠١٥، ص٢١).

فالسِّياسة التَّعليمية تُعَدُّ المنهج المُوجه والمُنظم للخطط لتحقيق الأهداف التَّعليمية والغايات البعيدة المُراد تحقيقها.

ثانيًا: أهداف السياسات التَّعليمية

- أهداف السياسات التَّعليمية (المصري، ٢٠٢٤، ص٢٢):

١. تحسين جودة التَّعليم: تهدف السياسات التربوية إلى تحسين جودة التَّعليم، وتوفير فرص متساوية للجميع للحصول على تعليم عالي الجودة.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٢. تعزيز المساواة التَّعليمية: تسعى السياسات التربوية إلى تعزيز المساواة التَّعليمية بين جميع الطلاب، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.
٣. توفير فرص التَّعليم للجميع: تهدف السياسات التربوية إلى ضمان أن جميع الأفراد يحصلون على فرص تعليمية مناسبة ومتاحة لهم، بغض النظر عن عوائق مثل الفقر، أو العجز، أو الجنس، أو العرق.
٤. تطوير المهارات اللازمة للحياة: تهدف السياسات التربوية إلى تطوير المهارات اللازمة للحياة، مثل المهارات اللغوية والرياضية والعلمية والاجتماعية والعاطفية، التي يحتاج إليها الأفراد للنجاح في الحياة.
٥. تعزيز الابتكار والإبداع: تسعى السياسات التربوية إلى تعزيز الابتكار والإبداع في النظام التَّعليمي، من خلال تشجيع الطلاب على التفكير النقدي وحل المشكلات وتطوير مهارات الابتكار.
٦. تعزيز التَّنمية المستدامة: تهدف السياسات التربوية إلى تعزيز التَّنمية المستدامة من خلال تعليم الأجيال القادمة حول قضايا البيئة والاقتصاد والاجتماع، وتشجيعهم على اتخاذ إجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة.
٧. تعزيز القيادة والإدارة التربوية: تسعى السياسات التربوية إلى تعزيز القيادة والإدارة التربوية الفعالة، وتطوير مهارات القادة والمديرين التربويين لتحقيق أفضل النَّتائج التَّعليمية.

ثالثًا: أُسُس السِّياسة التَّعليمية

إن سياسة التَّعليم في المملكة تقوم على أسس مُعلنة، سواء تعليم البنين أو تعليم البنات، ومن هذه الأسس الآتي (سحتوت، يونس، ٢٠١٥، ص٢٧):

١. إنَّ التَّعليم في المملكة ينبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقًا وشريعة وحكمًا ونظامًا متكاملًا للحياة.
٢. غرس التصور الإسلامي الكامل للكون والإنسان والحياة، وإنَّ الوجود كله خاضع لما سنَّه الله؛ ليقوم كل مخلوق بوظيفته دون خلل أو اضطراب.
٣. الحياة الدنيا مرحلة إنتاج وعمل، يستثمر فيها المسلم طاقاته عن إيمان وهدى للحياة الأبدية الخالدة في الدار الآخرة.
٤. الإيمان بالكرامة الإنسانية التي قررها القرآن الكريم، وأناط بها القيام بأمانة الله في الأرض.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٥. الاستفادة من جميع أنواع المعارف الإنسانية النافعة على ضوء الإسلام؛ للنهوض بالأمة، ورفع مستوى حياتها، فالحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها فهو أولى الناس بها.
٦. التناسق المُنسجم مع العلم، والمنهجية التطبيقية (التقنية) باعتبارهما من أهم وسائل التَّنمية الثَّقافية والاجتماعية والصحية لرفع مستوى أمتنا وبلادنا، والقيام بدورنا في التقدم الثَّقافي العالمي.
٧. التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم والثقافة والآداب، وذلك بتتبعها، والمشاركة فيها، وتوجيهها بما يعود على المجتمع والإنسانية بالخير والتقدم.

المبحث الثَّاني: السياسات التَّعليمية ورُؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة:

تُعَدُّ السِّياسة التَّعليمية أحد أهم أقسام السِّياسة العامَّة للدولة، وتُعَدُّ من أهم متطلبات التخطيط والتطوير في كل المجتمعات، وهناك علاقة تكاملية بين السِّياسة العامَّة للدولة والسِّياسة التَّعليمية، حيث يلعب التَّعليم دورًا مزدوجًا فيما يتعلق بالسِّياسة العامَّة لأي دولة، سواء من ناحية كونه نتيجة وانعكاسًا لهذه السِّياسة، أو من ناحية كونه سببًا لإنجاحها في حالة جودة مخرجاته، حيث تعتمد أي دولة تسعى للاعتماد على كفاءات أبنائها الوطنية على مخرجات التَّعليم في وضع وتنفيذ سياساتها العامَّة المُستقبلية، ولذا وضعت رُؤية المملكة للجامعات دورًا كبيرًا في دعم خطط التَّنمية والاقتصاد من خلال تأهيل وتطوير القُدرات البشرية للكوادر المعنية بتحقيقها (أبو العلا، ٢٠٢٢).

وأصبح من المعروف أن السِّياسة التَّعليمية هي التي تحدد إطار التَّعليم، وفلسفته، وأهدافه، ومراحله، وأنواعه، فلا يمكن لأي أمة أن تنهض فكريًّا وحضاريًّا ما لم تكن لديها سياسة تعليمية واضحة وواقعية، ومرنة مستمدة من فلسفة المجتمع، ومنسجمة مع مبادئه وقيمه، وقائمة على أسس علمية، وتساعد تلك السِّياسة في وضع الخطط وبناء البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد وفق معتقدات المجتمع، وفي تحديد آلية لقياس الأداء في النظام التَّعليمي، وفي تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير في ضوئها العملية التربوية، وفي توجيه واتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف الموضوعة، فإذا لم تكن هناك سياسة تعليمية ناجحة أدى ذلك إلى ضياع أموال وجهود بشرية كبيرة تبذل في بناء مؤسسات تعليمية تتطلب تكاليف باهظة دون أن تحقق الهدف المرجو منها" (بغدادي، ٢٠١٥).

ولقد احتلت السياسات التَّعليمية موقعا مهما من رُؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، حيث جاءت رُؤية ٢٠٣٠ لتمثل إطار للتحول والتغير إلى المجتمع القائم

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

على المعرفة، والتحول من الاعتماد الأساسي على النفط إلى موارد حيوية أخرى، كما أنه تحول ينحو إلى توطين اليد العاملة السُّعوديَّة، وهذا يستدعى مشاركة التَّعليم في هذه الرؤية الطموحة.

كما ترى رُؤية ٢٠٣٠ أهمِّية وجود تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد، وسد الفجوة بين مخرجات التَّعليم ومتطلبات سوق العمل، وأن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل ٢٠٠ جامعة دولية بحلول ٢٠٣٠، وذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية.

وهذا يعكس أهمِّية التَّعليم في بناء مُستقبل المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، وتحقيق طموحات أبنائها في مختلف المجالات، والوعي بالعلاقة الوثيقة بين مخرجات السِّياسة التَّعليمية وسوق العمل ونوعية الوظائف الوطنية التي تحتاج إليها إدارة الحياة بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة (أبو العلا، ٢٠٢٢).

ولقد انعكس هذا المنظور في الأهداف الاستراتيجيَّة لبرنامج التحول الوطني والذي يتضمن الآتي:

١. تطوير نظم التوظيف والتدريب وتطوير المُعلِّمين.
٢. تحسين بيئة التَّعلُّم بغرض إثارة القُدرات الإبداعية والابتكار لدى الطلاب.
٣. تطوير المناهج وطرق التدريس.
٤. تحسين القيم لدى الطلاب والمهارات الأساسية لديهم.
٥. تطوير طرق التمويل وإضافة التحسينات في الكفاءة التمويلية.
٦. تعليم الطلاب بهدف تحقيق متطلبات النمو الوطني ومتطلبات سوق العمل.
٧. زيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع التَّعليم

وقد حرصت المملكة على تطوير تعليمها وتحديثه باستمرار، لكي تستطيع مواكبة المستجدات ومواجهة التحديات، ومنها إطلاق المملكة لعربيَّة السُّعوديَّة لرؤية 2030 وخارطة طريق لتكون منهجًا للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة (الجغيمان، ومعاجيني، ٢٠١٣).

ولقد عقدت المؤتمرات حول رُؤية ٢٠٣٠ من أجل تطبيق الرؤية فيما يتعلق بسياسات التَّعليم، وخرجت بعدد من التوصيات والاقتراحات، من أهمها ما يلي: ضرورة إعادة هيكلة الجامعات من خلال إعادة النظر في وضع الجامعات السُّعوديَّة، وهيكلها التنظيمي، وطرق الإدارة المعمول بها، وتشجيع حركة البحث العلمي والتأليف وضمان توافق أبحاث الدِّراسات العليا ومشاريع التخرج في الجامعات السُّعوديَّة مع الرؤية وفق دراسات مسحية دورية للاحتياجات المجتمعية التنموية وضرورة أن

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

تسعى الجامعات السُّعوديَّة لرفع تصنيفها وفق المعايير الدولية (صحيفة المواطن الإلكترونية، ٢٠١٧).

وإذا كانت سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة تقوم على مجموعة من المبادئ والتي يتضمنها دستور وقانون الدولة، ومنها:

١. التأكيد على مجانية التَّعليم في جميع المراحل التَّعليمية سواء التَّعليم قبل الجامعي أو التَّعليم الجامعي.
٢. العمل على بناء المزيد من المدارس والجامعات لتسهيل عملية متابعة العملية التَّعليمية في كافة أنحاء المملكة.
٣. تحقيق الشراكة وإقامة بروتوكولات التعاون والبرامج الدِّراسية المشتركة بين الجامعات السُّعوديَّة وكبرى جامعات العالم.
٤. محاربة التسرب من التَّعليم والعمل على مكافحة الأمية تمهيدا للقضاء عليها بالكامل بين جميع أبناء المملكة العربيَّة السُّعوديَّة.
٥. نشر الوعي العملي والثَّقافي بأهمِّية التَّعليم لجميع أبناء المملكة العربيَّة السُّعوديَّة.

فإنه مع رُؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة؛ فإن السِّياسة التَّعليمية قد حملت المزيد من النقاط والمحاور الإيجابية التي لا تهدف إلى التأكيد على أهمِّية التَّعليم والحفاظ على حق المواطنين في الحصول على التَّعليم فحسب؛ بل إنه تسعى إلى يكون نظام التَّعليم السعودي واحدًا من أفضل الأنظمة على مستوى العالم، وذلك عن طريق ما يلي (إليامي، ٢٠١٨):

١. الحرص على تطوير قطاع التَّعليم في المملكة كمًّا وكيفًا.
٢. رفع درجة الكفاءة لدى المُعلِّمين عبر برامج التطوير المهني.
٣. تطبيق الاستراتيجيات التَّعليميَّة المتطورة التي تساعد على تنمية مهارات المُتعلِّم وتجعله المحور الرئيس في العملية التَّعليمية.
٤. الاهتمام برفع وتنمية مستوى المهارات الناعمة والمهارات الصلبة والمهارات الشخصية لدى الطلاب.
٥. العمل على تنمية المهارات الوظيفية التي من المنتظر أن يحتاج إليها سوق العمل بشكل كبير خلال السنوات القليلة القادمة.
٦. الاهتمام بنشر مبادئ ومعايير تحقيق وتطبيق الجودة الشاملة في كافة القطاعات التَّعليمية بما فيها وزارة التَّعليم والتَّعليم العالي.

ولذلك تسعى رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠ إلى:

١. سد الفجوة بين مخرجات التَّعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٢. تطوير التَّعليم العام.
٣. توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.
٤. إعادة التأهيل ومرونة التنقل بين المسارات التَّعليمية.
٥. أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من بين أفضل ٢٠٠ جامعة دولية.
٦. إحراز الطلاب نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النَّتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل العلمي (رؤية المملكة ٢٠٣٠).

ومن أهم المقترحات التي يجب أن تنتهجها السياسات التَّعليمية لتفعيل الرؤية ما يلي (أبو العلا، ٢٠٢٢):

١. ربط البرامج التَّعليمية بمتطلبات سوق العمل وفقا للرؤية.
٢. الاهتمام بجودة مخرجات التَّعليم.
٣. تطوير الهيكل التنظيمي وطرق إدارة الجامعات السُّعوديَّة.
٤. زيادة الرواتب لاستقطاب الكفاءات العلمية من الدول الأخرى.
٥. الاهتمام بجودة البحث العلمي بالجامعات السُّعوديَّة.
٦. الاهتمام بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي بشكل فعلي.
٧. تحسين البيئة التَّعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.
٨. التأهيل والتدريب المستمر للكوادر التدريسية.
٩. ضمان توافق مخرجات العملية التَّعليمية والبحث العلمي مع متطلبات الرؤية.
١٠. الاهتمام بمعايير تصنيف الجامعات عالميا.
١١. الاعتماد على معايير الكفاءة وجودة الأداء في انتقاء القيادات التَّعليمية.
١٢. رفع مستوى التَّعليم العام لانعكاسه على مستوى تحصيل الطالب الجامعي.
١٣. الاهتمام بابتعاث الطلبة المتميزين وفق قواعد موضوعية دقيقة.

الدِّراسات السَّابقة:

تناولت دراسة (المنقاش، ٢٠٠٦م) دراسة تحليلية لسياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة مقترحات لتطويرها. وهدفت هذه الدِّراسة إلى تحليل سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة كما جاءت في وثيقة سياسة التَّعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التَّعليم عام ١٣٩٠/ ١٩٧٠م. تم جمع وتلخيص وتصنيف أهم المعايير الدولية والتوجهات العامَّة للسياسات التَّعليمية التي يفترض أن تتضمَّنها وتسعى إليها أي سياسة تعليمية ومن ثم مقارنتها ببنود وثيقة سياسة التَّعليم في المملكة لمعرفة مدى تضمينها. وقد تم التوصل لنتائج منها: أن وثيقة سياسة التَّعليم في المملكة وضعت من

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

قبل أكثر من أربعة وثلاثين عامًا ولم يجر عليها أي تعديل أو تطوير لتلبي التَّغيُّرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي وعلى العالم أجمع خاصة في مجال التَّعليم. وأخيرًا تم التوصل لبعض المقترحات التي تفيد في تعديل هذه الوثيقة لتتوائم مع المعايير الدولية والتوجهات العامَّة للسياسات التَّعليمية.

تناولت دراسة (الشهوان، ٢٠١٢) وثيقة سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة من وجهة نظر المشرفين التربويين. وهدفت الدِّراسة إلى معرفة آراء المشرفين التربويين في بنود وثيقة التَّعليم إضافة إلى معرفة مدى اختلاف وجهات نظرهم في الاستجابة على محاور أداة الدِّراسة باختلاف متغيرات الدِّراسية، واستخدمت الدِّراسة المنهج الوصفي منهجًا لها، وتم تصميم استبانة لجمع المعلومات الخاصة بالدِّراسة، وخرجت الدِّراسة من هذه البيانات بعد تحليلها ببعض النَّتائج التي كان من أهمها أن استجابة عيِّنة الدِّراسة على عبارات أداة الدِّراسة كلها والتي تأخذ المتوسط الحسابي (نحو ٣,٥ درجة) مما يبين أن انطباع عيِّنة الدِّراسة من المشرفين التربويين نحو عرض وثيقة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة لما جاء فيها من بنود كان بشكل (قوي). وأوصت الدِّراسة ببعض التوصيات منها المحافظة على الثوابت العقائدية في وثيقة التَّعليم والتأكيد عليها في جميع السياسات التَّعليمية. وتبني التَّحليل الدوري للسياسة التَّعليمية وتحديد الأهداف والغايات في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية.

تناولت دراسة (عسيري، ٢٠١٨) تحسين عوائد التَّعليم الجامعي في ضوء رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠. تهدف الدِّراسة الحالية إلى تحديد المقصود بعوائد التَّعليم الجامعي وما أهميته، وتحديد احتياجات رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠ التي ينبغي أن تلبيها مخرجات الجامعات، وآليات لتحسينها. حيث تم استخدام المنهج الوصفي باستخدام إحدى أدواته، وهو تحليل واستقرار محتوى الأدبيات السَّابقة ذات العلاقة بموضوع عوائد التَّعليم الجامعي وتحليل ما فيها من مضامين للخروج بمقترحات لتحسينها في ضوء رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠، وتوصلت الدِّراسة إلى نتائج أبرزها: (١) تستلزم رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠ تحسين عائدات التَّعليم بما يحقق أهدافها (٢) تتعدد احتياجات رُؤية ٢٠٣٠ التي ينبغي أن تلبيها عوائد التَّعليم وأهمها هو بناء المجتمع الحيوي الذي يعزز الهوية الوطنية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية (٣) ترتبط منظومة التَّعليم ارتباطًا وثيقًا - وفق رُؤية ٢٠٣٠ - باحتياجات سوق العمل، بما ينعكس على تقليص نسبة البطالة وتوليد فرص العمل وتنويع الاقتصاد.

تناولت دراسة (المطيري، والسالم، ٢٠١٩) سيناريوهات محتملة للتَّعليم العام

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة في ظل تطلعات رُؤية ٢٠٣٠. هدفت الدِّراسة إلى التَّعرُّف على الرؤى المُستقبلية لتطوير التَّعليم العام بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة في ضوء تطلعات رُؤية المملكة ٢٠٣٠، والوقوف على واقعه والكشف عن أبرز التحديات التي تواجهه، ومحاولة الوصول إلى سيناريوهات محتملة في ضوء تطلعات الرؤية وبما يتماشى مع الواقع الثَّقافي والاجتماعي للمجتمع السعودي. اعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستشرافي، وتوصلت إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة للتَّعليم العام بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، تشمل: السيناريو المرجعي الذي يمثل امتدادًا للاتجاهات العامَّة الراهنة، والسيناريو الإصلاحي الذي يحدث فيه بعض التحسين الجزئي، والسيناريو الابتكاري الذي يعتمد على تغيير جذري أو نقلة نوعية للوضع الراهن، وعلى ضوء ذلك قدمت الدِّراسة عددًا من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير التَّعليم العام في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة.

تناولت دراسة (العتيبي، والمنتشري، ٢٠٢٢) السياسات التَّعليمية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز – حفظه الله – لتحقيق رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠: دراسة تحليلية. هدفت هذه الدِّراسة إلى التَّعرُّف على السياسات التَّعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز لتحقيق رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠. وقد استخدمت الدِّراسة المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى، وذلك لوصف السياسات التَّعليمية التي صدرت في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز لتحقيق رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠ كما جاءت في الوثائق والمستندات الرسمية. واستنتج الباحثان من هذا التَّحليل بأن السياسات التَّعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز كان لها ارتباط وثيق بجميع المحاور لرؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، حيث كان الارتباط الأكبر هو في المحور الثَّالث (وطن طموح) وأهدافه الاستراتيجيَّة والذي ارتبطت به جميع السياسات الإحدى عشر بنسبة ٠.٤٧%. ثم يأتي بعده المحور الثَّاني (اقتصاد مزهر) وأهداف الاستراتيجيَّة بواقع ٩ سياسات بنسبة ٠.٣٧%. وأخيرًا كان الارتباط بالمحور الأول (مجتمع حيوي) وأهدافه الاستراتيجيَّة بواقع ٥ سياسات بنسبة ٠.١٦%. وكذلك كان ارتباط في جميع الأهداف الاستراتيجيَّة لرؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة عدا هدف واحد. وقدم الباحثان جملة من التوصيات لتوثيق العلاقة بين الأهداف الاستراتيجيَّة لوزارة التَّعليم وربطها بأهداف رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠.

تناول دراسة (العمري، والحارثي، ٢٠٢٣) دور سياسات التَّعليم في التحول الرقمي في ضوء رُؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر المُعلِّمات. هدفت هذه الدِّراسة إلى البحث في سياسات التَّعليم في التحول الرقمي في ضوء رُؤية ٢٠٣٠ من وجهة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

نظر المُعلِّمات في محافظة القنفذة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدِّراسة من جميع مُعلِّمات المدارس في محافظة القنفذة والبالغ عددهن (٣٥٤٤) مُعلِّمة، وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة تم تطبيقها على عيِّنة عشوائية طبقية تكونت من (٣٨٠) مُعلِّمة. وتوصلت النَّتائج إلى أن مستوى دور سياسات التَّعليم في التحول الرقمي في ضوء رُؤية المملكة ٢٠٣٠ ككل جاءت مرتفعة، وتوصي الباحثة بأنه يجب على المؤسسات التَّعليمية في المملكة سواء الحكومية أو الخاصة القيام بمتابعة بيئتها الداخلية والخارجية وتقييمها بشكل مستمر أثناء تحولها الرقمي.

تناول بحث (القحطاني، والحارثي، ٢٠٢٣) السِّياسة التَّعليمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بين الواقع والمأمول في ضوء البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة: دراسة تحليلية. هدف البحث إلى إجراء دراسة تحليلية للسياسة التَّعليمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بين الواقع والمأمول في ضوء البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة، من خلال تحديد مضامين البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة، والتَّعرُّف على أبرز ملامح السِّياسة التَّعليمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، والكشف عن مدى توافر البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة في السِّياسة التَّعليمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، واستخدم لتحقيق أهداف البحث المنهج الوصفي التَّحليلي من خلال تحليل وثيقة سياسة التَّعليم في المملكة والدِّراسات السَّابقة التي تناولتها، وتوصلت النَّتائج إلى أن بعض معايير البعد العالمي للمنظومة التربوية غير مطبقة بشكل مناسب في سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، وفي ضوء ذلك أوصى البحث بعدة توصيات ومنها إعادة النظر في وثيقة سياسة التَّعليم في ضوء البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة بأسلوب مناسب للجميع والتأكد من وضوحها وتسلسل أفكارها حتى يسهل فهمها واستيعابها ومن ثم تنفيذها.

التَّعقيب على الدِّراسات السَّابقة:

اتفق البحث الحالي مع الدِّراسات السَّابقة من حيث المنهج المستخدم (المنهج الوصفي) بأسلوبه التَّحليلي.

بينما اختلف البحث الحالي مع الدِّراسات السَّابقة من حيث الهدف وهو تحليل وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية المملكة ٢٠٣٠، مع دراسة (المنقاش، ٢٠٠٦) التي هدفت إلى تحليل سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة كما جاءت في وثيقة سياسة التَّعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التَّعليم عام ١٣٩٠/ ١٩٧٠م، ودراسة (الشهوان، ٢٠١٢) التي هدفت إلى معرفة آراء المشرفين التربويين في بنود وثيقة التَّعليم، دراسة (عسيري، ٢٠١٨) التي هدفت إلى تحسين عوائد التَّعليم الجامعي في ضوء رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠. ودراسة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

(المطيري، والسالم، ٢٠١٩) التي هدفت لمحاولة الوصول إلى سيناريوهات محتملة للتَّعليم العام بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة في ظل تطلعات رُؤية ٢٠٣٠، ودراسة (العتيبي، والمنتشري، ٢٠٢٢) التي هدفت إلى التَّعرُّف على السياسات التَّعليمية في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز لتحقيق رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠، ودراسة (العمري، والحارثي، ٢٠٢٣) التي هدفت إلى البحث في سياسات التَّعليم في التحول الرقمي في ضوء رُؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر المُعلِّمات في محافظة القنفذة، وبحث (القحطاني، والحارثي، ٢٠٢٣) الذي هدف إلى إجراء دراسة تحليلية للسياسة التَّعليمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بين الواقع والمأمول في ضوء البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة.

التَّحليل والنَّتائج:

بعد تحليل بنود وثيقة سياسة التَّعليم، تم التوصل إلى الإجابة عن أسئلة البحث، وذلك على النحو التَّالي:

الإجابة عن سؤال البحث الأوَّل: ما مدى تحقيق وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة لمجال السِّياسة العامَّة للتَّعليم وفق رُؤية ٢٠٣٠؟

تم تحليل صياغة بنود وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة في ضوء السِّياسة العامَّة وفق المعايير التَّالية:

المعيار الأوَّل: اتساق مكونات السِّياسة التَّعليمية مع السِّياسة العامَّة للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة:

كشفت نتائج تحليل وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة أنها مشتقة من السِّياسة العامَّة للدولة بدرجة متوسطة، إلا أنه تم تغييب شريعة الجهاد بند (٢٦) وبند (٦٠) في المناهج التَّعليمية الحالية، وكذلك إقرار مرحلة الطفولة المبكرة في التَّعليم القائمة على إسناد تدريس الطلاب البنين في الصفوف الأولية (الصف الأول إلى الصف الثَّالث الابتدائي) من قبل مُعلِّمات وليس مُعلِّمين وهذا يخالف ما ذُكر في بند (١٥٥) من الأحكام الخاصة المتعلقة بتعليم البنات الذي ينص على "يمنع الاختلاط بين البنين والبنات في جميع مراحل التَّعليم، إلا في دور الحضانة ورياض الأطفال"، وكذلك بند (١٥٣) الذي يخص سياسة تعليم البنات وخص فيها الوظائف المناسبة للبنات المنحصر في التدريس والتمريض والتطبيب وقد طرأ عليه تعديل في السِّياسة العامَّة الحالية من خلال التوسع في توظيف البنات لتشمل معظم الوظائف المتاحة في سوق العمل أسوة بالبنين، وكذلك طرأ تعديل على بند (١٨٣) في الفصل السابع الخاص بمكافحة الأمية وتعليم الكبار حيث ذُكر في الوثيقة بأن فترة مكافحة الأمية على مرحلتين وتنتهي المرحلة الثَّانية بنيل الشهادة الابتدائية بينما امتد نظام التَّعليم المستمر

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

إلى استمرار تعلم الكبار في التَّعليم العام حتى حصوله على شهادة الثَّانوية العامَّة وله الحق أيضًا في إكمال دراسته الجامعية، مما يوحي بوجود تعديل في السِّياسة العامَّة الحالية للدولة تستوجب تعديل أيضًا في السِّياسة التَّعليمية، حيث نصت وثيقة سياسة التَّعليم في المملكة في مقدمتها على أن هذه السِّياسة جزء من السِّياسة العامَّة للدولة، إلا أن السِّياسة العامَّة للدولة طرأ عليها تعديل في ظل رُؤية المملكة ٢٠٣٠ بالنص التَّالي: "والسِّياسة التَّعليمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقًا وشريعة وحُكمًا ونظامًا متكاملًا للحياة، وهي جزء أساسي من السِّياسة العامَّة للدولة".

المعيار الثَّاني: تعكس السِّياسة التَّعليمية فهمًا واقعيًّا للطَّبيعة التنظيمية والسِّياسيَّة للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة:

نجحت السِّياسة التَّعليمية في تحقيق هذا المبدأ حيث أظهرت السِّياسة التَّعليمية فهمًا واقعيًّا للطَّبيعة السيادية للمملكة وموقفها مع دول العالم الإسلامي ودعوتها إلى التضامن الإسلامي في سبيل جمع كلمة المسلمين، والدعوة إلى الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها بالحكمة والموعظة الحسنة وذلك في البنود (١٧، ١٩، ٢٣، ٢٥، ٦١) والبنود من (١٤٢ إلى ١٤٨) المختصة في الجامعة الإسلامية ودورها كجامعة إسلامية كبرى المتخصصة في العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربيَّة وإحياء للتراث الإسلامي.

المعيار الثَّالث: تلتزم السِّياسة التَّعليمية بالقوانين والأنظمة للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة.

كشفت نتائج تحليل الوثيقة إلى التزام السِّياسة التَّعليمية بالقوانين والأنظمة للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة بدرجة عالية جدًّا ولم تُرصد أي مخالفة للقوانين والأنظمة الحالية.

المعيار الرَّابع: تنسجم مخرجات السِّياسة التَّعليمية مع السياسات العامَّة للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة:

نجحت السِّياسة التَّعليمية في تحقيق هذا المبدأ بدرجة عالية جدًّا؛ فقد ركزت السِّياسة التَّعليمية على ركائز هامة تحقق طموحات السِّياسة العامَّة للدولة المتمثلة في رؤيتها ٢٠٣٠ من خلال برنامج تنمية القُدرات البشرية الذي يسعى لإعداد مواطن منافس عالميًا؛ والتي ظهرت بوضوح في الباب الأول (الأسس العامَّة التي يقوم عليها التَّعليم) والباب الثَّاني (غاية التَّعليم وأهدافه العامة) والباب الثَّالث (أهداف مراحل التَّعليم) ابتداءً من مرحلة الحضانة ورياض الأطفال إلى مرحلة التَّعليم العالي، وكذلك الباب السابع (نشر العلم).

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المعيار الخامس: توافق الأهداف مع المعايير والتوجهات العالمية للسياسات التَّعليمية:

كشفت نتائج تحليل السِّياسة التَّعليمية من حيث صياغة الغايات والأهداف العامَّة عن أن هناك توافقًا بدرجة عالية بينها وبين التوجهات العالمية للسياسات التَّعليمية؛ حيث عززت السِّياسة التَّعليمية تنمية روح الولاء لشريعة الإسلام كما ورد في بند (٢٩)، والنصيحة لكتاب الله وسنة رسوله كما ورد في بند (٣٠)، والاعتزاز بالهوية التاريخية والوطنية والحفاظ على اللغة الأم كما ورد في البنود (٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠)، وإعداد المواطن الصالح لبناء أمته وخدمة مجتمعه ووطنه كما ورد في بند (٣٣)، والاهتمام بالعادات الصحية والمهارات الحركية للمُتعلِّمين كما ورد في البندين (٥١، ٥٢، ٥٣)، واهتمت باكتشاف الموهوبين ورعايتهم، وذوي الإعاقة كما ورد في البندين (٥٦، ٥٧) والباب الثامن (التَّعليم الخاص بالمعوقين) والباب التاسع (رعاية النابغين)، والاهتمام بالاقتصاد المعرفي والإنتاج الفكري من خلال الاهتمام بالنهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي وترجمة العلوم إلى اللغة العربيَّة كما ورد في البنود (١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤)، وكذلك الباب السابع في نشر العلم، إلا أن أهملت السِّياسة التَّعليمية الاهتمام بنواتج التَّعلُّم عند المُتعلِّم والاهتمام بنتائجهم في الاختبارات الدولية لتحقيق المنافسة العالمية، وكذلك ركزت على إيقاظ روح الجهاد الإسلامي لمقاومة الأعداء وهذا يتنافى مع التوجهات المحليَّة والعالمية للسياسات التَّعليمية.

المعيار السَّادس: وضع سياسات تعليمية تهتم بطرح خطط بديلة لتوقع التَّغيُّرات التي يمكن أن تطرأ على المحتوى المعرفي:

عند تحليل السِّياسة التَّعليمية للكشف عن مدى تحقيق هذا المبدأ اتضح أن السِّياسة التَّعليمية لم تستعرض خطط بديلة لتوقع التَّغيُّرات التي يمكن أن تطرأ على المحتوى المعرفي التَّعليمي، واكتفت بالتركيز على مرونة المناهج التَّعليمية لمواجهة كافة التَّغيُّرات والتعديلات؛ حيث نصَّت في البند (١٦٠) من الفصل الثَّالث الخاص بالتَّعليم الفني على أن "توضع مناهج التَّعليم الفني والمهني وخطتها الدِّراسية بما يحقق أهدافها، ويراعي أن تكون متنوعة ومرنة لتواجه كافة الحاجات، وجميع التطورات المتجددة في حقول المعرفة والعمل، ولتحقق سائر الخبرات والمهارات والتطبيقات"، وكذلك في الفصل الثَّاني من الباب السادس (وسائل التربية والتَّعليم) في البند (٢٠٧ فقرة د) التي تذكر أنه ينبغي أن تكون هذه المناهج "متوازنة، ومرنة، وتوافق مختلف البيئات والأحوال".

المعيار السابع: تعكس السِّياسة التَّعليمية حاجات المجتمع، وآمالهم، وطموحاتهم في تحقيق أغراض ثقافية واجتماعية عن طريق التَّعليم:

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

نجحت السِّياسة التَّعليميَّة في العناية بحاجات المجتمع وآمالهم، وتحقيق طموحاتهم لتحقيق أغراض ثقافية واجتماعية بدرجة عالية؛ حيث ربطت التَّعليم بخطة التَّنمية العامَّة للدولة وطموحاتها والتفاعل مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم والثقافة والآداب كما ورد في البند (١٥، ١٦، ١٣٢)، وركزت على دور المُتعلِّم في تنمية مجتمعه ومساهمته على حل القضايا الاجتماعية، وترابطه اجتماعيًّا مع أفراد المجتمع كما ورد في البنود (٨، ٢١، ٣٤، ٣٥، ٨٨، ١١٠)، واهتمت بتفعيل دور المرأة في المجتمع بما يُلائم فطرتها كما ورد في البنود (٩، ١٥٣)، وركز التَّعليم الفني على استغلال كافة الموارد البشرية لخدمة البلاد وتشجيعهم وإعدادهم كأيدي فنية كافية في مختلف المستويات كما ورد في البند (١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢)، كذلك اهتمت السِّياسة التَّعليمية في تعليم الكبار ومكافحة الأمية وتعليم ذوي الإعاقة لينتجوا منهم مواطنين فاعلين في أوطانهم كما ورد في الفصل السابع (مكافحة الأمية وتعليم الكبار) والفصل الثامن (التَّعليم الخاص بالمعوقين).

المعيار الثامن: تستمد السِّياسة التَّعليمية من الامتداد الجذري (التُّراث الثَّقافي):

نجحت السِّياسة التَّعليمية في تحقيق هذا المبدأ بدرجة عالية جدًّا؛ حيث اهتمت بتدريس التاريخ دراسة منهجية وإبراز المواقف الخالدة في تاريخ الإسلام وحضارته كما ورد في البنود (١٧، ١٨، ٤٧، ١٤١)، الاهتمام بتعزيز اللغة العربيَّة لغة القرآن كما ورد في البنود (٢٤، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٠، ١٤٥)، وتنمية ثروة اللغة العربيَّة من مصطلحات وتعريب التَّعليم العالي وترجمة الأبحاث العلمية كما ورد في البنود (١١٤، ١٤٠، ١٤٤)، بل نصَّت السِّياسة في فصل الجامعة الإسلامية بند (١٤٢) على أن "تنشأ جامعة إسلامية كبرى لإعداد علماء متخصصين في العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربيَّة، إحياء للتراث الإسلامي وعملًا على ازدهاره، وقيامًا بواجب الدعوة إلى الإسلام" مما يدل على الاهتمام الكبير بالتُّراث الثَّقافي للدولة.

الإجابة عن سؤال البحث الثَّاني: ما مدى توافر معايير مجال إعداد المُتعلِّم وفق رُؤية المملكة ٢٠٣٠ في السِّياسة التَّعليمية؟

تم تحليل صياغة بنود وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة في ضوء معايير إعداد المُتعلِّم التَّالية:

المعيار الأوَّل: تنمية الشعور لدى الطلبة بأهمِّية هويتهم الثَّقافية، والاجتماعية، والدينية، والتُّراثية:

وقد أكدت الوثيقة على هذا المعيار في عدة بنود منها (١٧)-(١٨) – (٢٣)-(٣٥)، والتي تعزز تاريخ المجتمع وثقافته ودينه ولغته العربيَّة وتراثه الذي يميز

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المملكة العربيَّة السُّعوديَّة عن سائر الدول. كما أكدت على نشر الوعي والمعرفة بين أفراد المجتمع بأهمِّية الهوية الثَّقافية والمحافظة على الإرث الثَّقافي من خلال غرس المبادئ والقيم الوطنية لدى الطلبة (المنقاش، ٢٠٠٦، ص٣٣).

المعيار الثَّاني: تعزيز الوعي بأهمِّية المواطنة الرقمية وعلى ما يقوم به من أنشطة في العالم الرقمي:

توصَّلت الدِّراسة إلى أنه لا يوجد معايير صريحة في الوثيقة يؤكد معيار تعزيز الوعي بأهمِّية المواطنة الرقمية. يتطلب التأكيد على مفهوم المواطنة الرقمية لما له دور في تثقيف المواطن في استخدام شبكات النت ومواقع التواصل الاجتماعي، خاصة في ضوء رُؤية ٢٠٣٠.

المعيار الثَّالث: إعداد المُتعلِّم لسوق العمل المُستقبلي محليًّا وعالميًّا:

أكدت الوثيقة على هذا المعيار في البند (١٥) (٥٩) (١١٠) (١٣٢)، والذي يؤكد على حرص المملكة العربيَّة السُّعوديَّة على النهوض بقُدرات مواطنيها من خلال تطوير منظومة التَّنمية البشرية لما لها من دور فاعل في جميع مراحل الحياة وجعلها أكثر استدامة لمواكبة التَّغيُّرات المُستقبلية، تتضمَّن استراتيجيَّة برنامج تنمية القُدرات البشرية ركائز أساسية منها الإعداد لسوق العمل المُستقبلي محليًّا وعالميًّا، أي المواءمة بين مخرجات التَّعليم العالي والتدريب التقني والمهني مع متطلبات سوق العمل من خلال توفير مسارات متعددة للتَّعليم وتشجيع ودعم الخيارات المهنية (برنامج تنمية القُدرات البشرية، ٢٠٢١، ص١١).

المعيار الرَّابع: إتاحة فرص التَّعلُّم مدى الحياة:

توصَّلت الدِّراسة إلى أنه لا يوجد معايير صريحة في الوثيقة يؤكد معيار إتاحة فرص التَّعليم مدى الحياة. أكدت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ضمن رؤيتها ٢٠٣٠ أهمِّية استمرارية التَّعليم وإعادة تأهيل الكوادر البشرية الذين تركوا رحلتهم التَّعليمية عبر إشراك القطاع الخاص لدعمهم في مواصلة تعليمهم وتنمية مهاراتهم، ورفع مستوى التنافسية لديهم (تنمية القُدرات البشرية، ٢٠٢١، ص١٠-١١).

المعيار الخامس: إكساب المُتعلِّم البنية التَّخصصيَّة لكل مجال من مجالات التَّعلُّم:

أكدت الوثيقة على هذا المعيار في البند (١١) – (١٢) – (١٣) - (٥٠) – (١٠٠)، والذي يؤكد على أن تتكون البنية التَّخصصيَّة من المعرفة المفاهيمية (المفاهيم والتعميمات والنظريات)، والمعرفة الإجرائية والمهارات وفقًا لطبيعة المجال التخصصي، كما تشمل البنية التَّخصصيَّة مجموعة من الممارسات والمهارات والقيم المرتبطة ببنية المجال في التخصص حسب تكوينه وطبيعته، وتتمثَّل مجالات التَّعلُّم التَّخصصيَّة في التَّعليم الأساسي في الآتي: التربية الإسلامية، اللغة العربيَّة،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

والدِّراسات الاجتماعية، والرياضيات، والعلوم الطبيعية، والتقنية الرقمية، والتربية الصحية والبدنية، والمهارات الحياتية والأسرية، والفنون وإدارة الأعمال واللغة الإنجليزية مع مراعاة التوسع في استحداث مجالات تعلم أخرى وفقًا للمعرفة المتجددة ومتطلبات التَّنمية وسوق العمل (هيئة تقويم التَّعليم والتدريب، ٢٠٢١، ص٢٢).

المعيار السَّادس: إكساب المُتعلِّم مهارات متنوعة ومواكبة للتطورات ومناسبة لكل مرحلة عمرية:

توصَّلت الدِّراسة إلى أنه لا يوجد معايير صريحة في الوثيقة يؤكد هذا المعيار، على الرغم من أنها تُعَدُّ من القُدرات العامَّة الإدراكية والعاطفية والاجتماعية والعملية الأساسية التي تعد المُتعلِّم للحياة، وتمكنه من التكيف مع احتياجات سوق العمل المتغيرة، ووظائف المُستقبل، والتعامل البناء مع التحولات المعرفية والتقنية المتسارعة وذلك لدعم التَّعلُّم الذاتي المستمر مدى الحياة وتشمل المهارات القرائية والعددية الأساسية ومهارات التفكير والبحث والابتكار والمهارات العملية والرقمية (هيئة تقويم التَّعليم والتدريب، ٢٠٢١، ص٢٣).

المعيار السَّابع: إكساب المُتعلِّم القيم والمبادئ التي توجه السلوك العام لمجالات الحياة كافة:

توصَّلت الدِّراسة إلى أنه لا يوجد معايير صريحة في الوثيقة يؤكد هذا المعيار على الرغم من أنه يجب أن تستوعب سياسة التَّعليم القيم التي تمثل جميع مجالات التَّعلُّم بشكل منظم لتعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية وغرس السلوك الإيجابي لدى المُتعلِّم وتعزيزه وتترابط هذه القيم فيما بينها، بحيث يؤدي ترسيخ قيمة معينة إلى قيمة أخرى، وتتكامل مع المهارات والبنية التَّخصصيَّة لمجالات التَّعلُّم وتدعم تعلمها بما ينسجم مع طبيعة كل مجال، وتتمثَّل القيم في الانتماء الوطني والمواطنة، الوسطية والتسامح، الترابط الأسري والتكافل الاجتماعي، الأمانة والعدالة، الكرم والوفاء التعاون والتطوع، العزيمة والمثابرة، الإتقان والانضباط، المرونة والإيجابية (هيئة تقويم التَّعليم والتدريب، ٢٠٢١، ص٢٦)

المعيار الثَّامن: تقويم نواتج التَّعلُّم على مستوى أداء المُتعلِّم والتقويم الوطني والدِّراسات والاختبارات الدولية:

توصَّلت الدِّراسة إلى أنه لا يوجد معايير صريحة في الوثيقة يؤكد معيار تقويم نواتج التَّعلُّم على مستوى أداء المُتعلِّم والتقويم الوطني والدِّراسات والاختبارات الدولية. لا بد من الاتساق بين عمليات التخطيط للتَّعليم والتَّعلُّم والتطبيق والتقويم مع التركيز على التقويم من أجل التَّعلُّم وتطويره، وأن يكون جزءًا لا يتجزَّأ في كل مرحلة من مراحل التَّعلُّم، واستخدام الأساليب والأدوات المتنوعة التشخيصية والبنائية

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

والختامية وفق منهجية واضحة، وتوظيف التقنيات الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليات التقويم والمراقبة والمتابعة، وفي تحليل البيانات، واستخلاص النَّتائج، لتحقيق التوقعات العالية لنواتج التَّعلُّم، وإحداث التأثير الإيجابي في أداء المُتعلِّمين بمختلف قُدراتهم وميولهم وحاجاتهم، وكذلك الاتساق بين عمليات التَّعليم والتَّعلُّم والتقويم الصيفي وأنواع التقويم الأخرى على المستوى الوطني والدِّراسات والاختبارات الدولية (هيئة تقويم التَّعليم والتدريب، ٢٠٢١، ص ٦٤-٦٣).

المعيار التَّاسع: خدمات تعليمية عالية الجودة لرعاية وتحفيز الموهوبين:

أكدت وثيقة سياسة التَّعليم في البنود (٥٧) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) على أهمِّية وجود خدمات ورعاية خاصة للموهوبين للاستفادة من إمكاناتهم وقُدراتهم. إن الموهوبين من أهم مصادر الثروة والقوة في حاضر المجتمع ومُستقبله باعتبار أنها أهم الأسلحة التي تعتمد عليها الشعوب، كما أن التنافس يعتمد في الأساس على حسن استثمار هذه الطاقات العقلية المبدعة وحسن رعايتها وتوجيهها، وبذلك يُعَدُّ الموهوبين المحور الرئيسي وأداة التَّنمية وغاياتها معًا، ولا يمكن أن يحققوا معدلات أفضل من التَّنمية والإنتاج دون توافر نظام كفء لإعداد هذه المواهب وتدريبها ورعايتها (عامر، ٢٠٠٩، ص٦٧).

المعيار العاشر: خدمات تعليمية عالية الجودة لفئة ذوي الإعاقة:

أكدت وثيقة سياسة التَّعليم في البنود (٥٦) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) على ضرورة تقديم خدمات تعليمية لفئة ذوي الإعاقة من حيث تهيئة فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب في المدارس للطلاب ذوي الإعاقة كافة دون النظر إلى الجنس أو الخلفية الاجتماعية والمادية، أو الموقع الجغرافي مع ضرورة تعليمهم ذهنيًّا وجسديًّا من خلال مناهج خاصة ثقافية وتدريبية متنوعة تتفق مع حالاتهم (وزارة التَّعليم، ٢٠٢١م).

الإجابة عن السُّؤال الثَّالث: ما مدى توافر معايير إعداد المُعلِّم وفق رُؤية المملكة ٢٠٣٠ في السِّياسة التَّعليمية؟

تم تحليل صياغة بنود وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة في ضوء معايير إعداد المُعلِّم التَّالية:

المعيار الأوَّل: الالتزام بالقيم الإسلامية الوسطية، وأخلاقيات المهنة، وتعزيز الهوية الوطنية

كشفت نتائج تحليل وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة عن مدى توفر معيار الالتزام بالقيم الإسلامية في وثيقة سياسة التَّعليم بدرجة عالية، وأشار البند (١٦٣) إلى أن تكون

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مناهج إعداد المُعلِّمين في مختلف الجهات التَّعليمية وفي جميع المراحل، وافية بالأهداف الأساسية التي تنشدها الأمة في تربية جيل مسلم، يفهم الإسلام فهمًا صحيحًا، عقيدة وشريعة، ويبذل جهده في النهوض بأمته، ولكن لم تتطرق وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة في فصل إعداد المُعلِّم إلى الالتزام بأخلاقيات المهنة وتعزيز الهوية الوطنية. وأخلاقيات المهنة هي السجايا الحميدة والسلوكيات الفاضلة التي يتعيَّن أن يتحلى بها العاملون في حقل التَّعليم العام فكرًا وسلوكًا أمام الله ثم أمام ولاة الأمر وأمام أنفسهم والآخرين وتُرتب عليهم واجبات أخلاقية (ميثاق أخلاقيات مهنة التَّعليم). ويتم هذا المعيار من خلال النقاط التَّالية (ميثاق أخلاقيات مهنة التَّعليم): يسهم المُعلِّم في ترسيخ مفهوم المواطنة لدى الطلاب، تمسك المُعلِّم بالقيم الأخلاقية والمثل العُليا ويدعو إليها وينشرها، المُعلِّم يعدل بين طلابه في عطائه وتعامله ورقابيته وتقويمه لأدائهم، العمل بروح الفريق الواحد، الالتزام بالأنظمة والتَّعليمات، التواصل مع الأسرة بشأن كل أمر يهم الطالب.

المعيار الثَّاني: التَّطوير المهني المستمر

أشار بند (١٧٠) إلى أن تدريب المُعلِّمين عملية مستمرة، وتوضع لغير المؤهلين مسلكيًّا خطة لتدريبهم وتأهيلهم، كما توضع خطة للمؤهلين لرفع مستواهم وتجديد معلوماتهم وخبراتهم، ويشير ذلك إلى مدى توفر المعيار بدرجة عالية في سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السعودي.

المعيار الثَّالث: التفاعل المهني مع التربويين والمجتمع

لم تنص سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة من خلال بنود إعداد المُعلِّم على بند التفاعل المهني مع التربويين والمجتمع. ومع ذلك يجب أن تكون برامج إعداد المُعلِّم مبنية على التَّعلُّم من خلال مجموعات متجانسة وغير متجانسة؛ بحيث تدعم هذه البرامج الممارسات التدريسية في الميدان من خلال التَّعليم على الاستقصاء والتركيز على التَّعلُّم، وتطوير نظرةٍ مهنيةٍ مشتركةٍ بين المعنيين بالعملية التَّعليمية (الطيار، ٢٠١٨م، ص٣٨). ويتم هذا المعيار من خلال النقاط التَّالية: مشاركة زملائه المُعلِّمين في مجموعات التَّعلُّم المهنية، يتبادل الخبرات مع زملائه ورؤسائه، ينمي معلوماته في مجالات علمية وثقافية عامة.

المعيار الرَّابع: المعرفة بالمُتعلِّم وكيفية تعلمه

نص بند رقم (١٦٥) على أن تولي الجهات التَّعليمية المختصة عنايتها بإعداد المُعلِّم المؤهل علميًّا ومسلكيًّا لكافة مراحل التَّعليم، حتى يتحقق الاكتفاء الذاتي، وفق خطة زمنية. مما يتضح توافر معيار المعرفة بالمُتعلِّم وكيفية تعلمه في سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة بدرجة عالية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المعيار الخامس: المعرفة بمحتوى التخصص وطرق تدريسه

لم يتوفر هذا المعيار في بنود سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في فصل إعداد المُعلِّم، وتؤكد نتائج الدِّراسات على أهمِّية هذا المعيار للعملية التربوية التَّعليمية ونجاحها على المستوى العام، ومستوى المدرسة بصفة خاصة، ونجد أن أهميتها تعود إلى الجوانب التي تتضمَّنها، مثل زيارة المُعلِّم في فصله، والعمل على إيجاد إدارة فصل ناجحة، وتشجيع تبادل الزيارات بين المُعلِّمين، وتعميم الخبرات الناجحة، والوقوف على جوانب القوة وجوانب الضعف مع العمل على علاجها (كامل، ٢٠٠٤م، ص٣٣).

ويتم هذا المعيار من خلال النقاط التَّالية: استخدام استراتيجيات تعليمية استجابة لحاجات التلاميذ، الاستخدام الفعّال لأساليب متنوعة لإثارة دافعية المُتعلِّمين، إدارة وقت التَّعلُّم بكفاءة، الدرس التطبيقي، تبادل الزيارات بين المُعلِّمين.

المعيار السَّادس: المعرفة بطرق التدريس العامة

لم تنص سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة من خلال بنود إعداد المُعلِّم على بند المعرفة بطرق التدريس العامة. وإعداد المُعلِّم المعاصر يحتل أولوية السياسات التَّعليمية في غالبية دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وبرزت المطالبة بإعادة النظر في سياسة إعداد المُعلِّمين على ضوء الاتجاهات الدولية المعاصرة والنظريات التربوية الحديثة، وبالاهتمام والعناية الفائقة بتطوير برامج إعداد المُعلِّمين بما يحقق الارتقاء بقيم العمل والقوى العاملة والإنتاج (الزهراني، ٢٠١٢م، ص٥٢).

ويتم هذا المعيار من خلال النقاط التَّالية (الزهراني، ٢٠١٢م، ص٥٤): صياغة أهداف محددة لبرامج إعداد المُعلِّمين، ربط برامج الإعداد بجميع الأدوار والوظائف المطلوبة من المُعلِّمين داخل المدرسة وخارجها، إعداد الطلاب المُعلِّمين للتعامل الناجح والمفيد مع تقنيات العصر الجديدة، أن يتضمن برنامج الإعداد البعد الثَّقافي العام، والبعد التخصصي، والبعد المهني التربوي.

المعيار السَّابع: التخطيط للتدريس وتنفيذه

لم تنص سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة من خلال بنود إعداد المُعلِّم على بند التخطيط للتدريس وتنفيذه. التخطيط للدرس وتنفيذه تتمثَّل أهميته في تطبيق أنماط التَّعلُّم المختلفة والتي تتناسب مع احتياجات الطلاب وقُدراتهم، وتعد الأنماط التَّعليمية بمثابة موجهات التَّعلُّم لدى المُتعلِّمين، وأشار الأدب التربوي إلى تباين الطلبة في أنماط تعلمهم، وقد ساهمت نظرية جاردنر حول الذكاءات المتعددة في إيجاد أنماط عديدة للتَّعليم، ونمط التَّعلُّم هو ذلك النمط المحبب للمُتعلِّم، والذي يفضله على غيره،

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

مما يساعده على تقبل التَّعليم الجديد ودمجه في بنيته المعرفية. ولتحقيق نمو متكامل في شخصية الطلاب، فأن استخدام أنماط تعليمية حديثة يؤثر في بناء معارفهم وسلوكياتهم (ص ٦٩٨، خلايلة).

يتطلب من المُعلِّم تغيير طريقة التدريس التقليدية وتطبيق طرائق تدريس أكثر فاعلية وإتاحة الفرصة للتعلم الذاتي والتَّعلُّم التعاوني (الشويعر، ١٧٥).

المعيار الثَّامن: تهيئة بيئات تعلم تفاعلية وداعمة للمُتعلِّم

نص البند رقم (١٦٩) يوضع للمُعلِّمين ملاك خاص (كادر) يرفع من شأنهم، ويشجع على الاضطلاع بهذه المهمة التربوية في أداء رسالة التَّعليم بأمانة وإخلاص، ويضمن استمرارهم في سلك التَّعليم. فنجد توافر المعيار الثامن بدرجة عالية في سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة.

المعيار التاسع: تفعيل استراتيجيات التقويم المختلفة وأدواته

لم تنص سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة من خلال بنود إعداد المُعلِّم على معيار تفعيل استراتيجيات التقويم المختلفة وأدواته، فلا بد من أن يخطط المُعلِّم للتقويم ويتم تدريبه على كيفية إعداد أدوات التقويم المناسبة المرتبطة بمعايير المناهج، وذلك لاستخدامها لأغراض تقويم التَّعلُّم، وذلك لمتابعة مدى تقدم المُتعلِّم.

المعيار العاشر: توفير بيئة تتسم بالثقة في قُدرات المُعلِّم المعرفية، وإتاحة لهم حرية التفكير واستقلاليته، وتجريب أفكارهم الجديدة

لم تنص سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة من خلال بنود إعداد المُعلِّم على معيار توفير بيئة تتسم بالثقة في قُدرات المُعلِّم المعرفية، وإتاحة لهم حرية التفكير واستقلاليته، وتجريب أفكارهم الجديدة. فقد أكدت الأبحاث المتزايد إلى أن شعور المُعلِّم بالاستقلالية من شأنه أن يزيد دافعيته للأداء بما ينعكس إيجابًا على تعلم الطلبة.

الإجابة عن السُّؤال الرَّابع: ما التوصيات المقترحة لتطوير وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية المملكة ٢٠٣٠؟

١. توافر هيكلة إدارية تدعم الجودة وتساند اللجان والفرق المختصة في القيام بتطوير مهامها وأداء أدوارها.
٢. المُواءمة بين مخرجات التَّعليم العالي والتدريب التقني والمهني مع متطلبات سوق العمل من خلال توفير مسارات متعددة للتَّعليم وتشجيع ودعم الخيارات المهنية.
٣. تطوير وإعادة تأهيل الكوادر البشرية الذين تركوا رحلتهم التَّعليمية عبر إشراك القطاع الخاص لدعمهم في مواصلة تعليمهم وتنمية مهاراتهم، ورفع مستوى التنافسية لديهم.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

٤. إكساب المُتعلِّم القيم والمبادئ التي توجه السلوك العام لمجالات الحياة كافة.
٥. تطوير المناهج الدِّراسية، وطرق واستراتيجيات التدريس المستخدمة بما يحقق نواتج تعلم عالية بما تتواءم مع متطلبات الاختبارات المحليَّة والدولية.
٦. الاهتمام بإعداد المُعلِّم إعدادًا تخصصيًّا، وتربويًّا وفق برامج أكاديمية معتمدة وعالية المستوى.

مُلخَّص النَّتائج:

مُلخَّص نتائج الإجابة عن سؤال البحث الأوَّل: ما مدى تحقيق وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة لمجال السِّياسة العامَّة للتَّعليم وفق رُؤية ٢٠٣٠؟

- لم تتوفر المعايير التَّالية في وثيقة سياسة التَّعليم بشكل تام، وهي: معيار اتساق مكونات السِّياسة التَّعليمية مع السِّياسة العامَّة للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ومعيار وضع سياسات تعليمية تهتم بطرح خطط بديلة لتوقع التَّغيُّرات التي يمكن أن تطرأ على المحتوى المعرفي.
- تبين توفر المعايير التَّالية في وثيقة سياسة التَّعليم وهي: معيار تعكس السِّياسة التَّعليمية فهمًا واقعيًّا للطَّبيعة التنظيمية والسِّياسيَّة للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ومعيار تلتزم السِّياسة التَّعليمية بالقوانين والأنظمة للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ومعيار تنسجم مخرجات السِّياسة التَّعليمية مع السياسات العامَّة للمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ومعيار توافق الأهداف مع المعايير والتوجهات العالمية للسياسات التَّعليمية، تعكس السِّياسة التَّعليمية حاجات المجتمع، وآمالهم، وطموحاتهم في تحقيق أغراض ثقافية واجتماعية عن طريق التَّعليم.

مُلخَّص نتائج الإجابة عن سؤال البحث الثَّاني: ما مدى تحقيق وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة لمجال إعداد المُتعلِّم وفق رُؤية ٢٠٣٠؟

- لم تتوفر المعايير التَّالية في وثيقة سياسة التَّعليم وهي: معيار تعزيز الوعي بأهمِّية المواطنة الرقمية وعلى ما يقوم به من أنشطة في العالم الرقمي، ومعيار إتاحة فرص التَّعلُّم مدى الحياة، إكساب المُتعلِّم القيم والمبادئ التي توجه السلوك العام لمجالات الحياة كافة، تقويم نواتج التَّعلُّم على مستوى أداء المُتعلِّم والتقويم الوطني والدِّراسات والاختبارات الدولية، ومعيار تقويم نواتج التَّعلُّم على مستوى أداء المُتعلِّم والتقويم الوطني والدِّراسات والاختبارات الدولية، ومعيار إكساب المُتعلِّم مهارات متنوعة ومواكبة للتطورات ومناسبة لكل مرحلة عمرية.
- تبين توفر المعايير التَّالية في وثيقة سياسة التَّعليم وهي: معيار تنمية الشعور لدى الطلبة بأهمِّية هويتهم الثَّقافية، والاجتماعية، والدينية، والتُّراثية، ومعيار إعداد المُتعلِّم لسوق العمل المُستقبلي محليًّا وعالميًّا، إكساب المُتعلِّم البنية التَّخصصيَّة

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

لكل مجال من مجالات التَّعلُّم، خدمات تعليمية عالية الجودة لرعاية وتحفيز الموهوبين، خدمات تعليمية عالية الجودة لفئة ذوي الإعاقة.

مُلخَّص نتائج الإجابة عن سؤال البحث الثَّالث: ما مدى تحقيق وثيقة سياسة التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة وفق رُؤية ٢٠٣٠ لمجال إعداد المُعلِّم وفق رُؤية ٢٠٣٠؟

- لم تتوفر المعايير التَّالية في وثيقة سياسة التَّعليم وهي: معيار الالتزام بأخلاقيات المهنة وتعزيز الهوية الوطنية، ومعيار التفاعل المهني مع التربويين والمجتمع، ومعيار المعرفة بمحتوى التخصص وطرق تدريسه في بنود سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في فصل إعداد المُعلِّم، ومعيار المعرفة بطرق التدريس العامة، ومعيار التخطيط للتدريس وتنفيذه، ومعيار تفعيل استراتيجيات التقويم المختلفة وأدواته، ومعيار توفير بيئة تتسم بالثقة في قُدرات المُعلِّم المعرفية، وإتاحة لهم حرية التفكير واستقلاليته، وتجريب أفكارهم الجديدة.
- تبين توفر المعايير التَّالية في وثيقة سياسة التَّعليم وهي: معيار الالتزام بالقيم الإسلامية، ومعيار تهيئة بيئات تعلم تفاعلية وداعمة للمُتعلِّم.

توصيات البحث:

بناءً على تحليل نتائج البحث، توصل البحث إلى عدد من التوصيات يمكن تلخيصها على النحو التَّالي:

١. ضرورة تحديث وثيقة سياسة التَّعليم لتتوافق مع الأهداف الاستراتيجيَّة لوزارة التَّعليم وفق رُؤية ٢٠٣٠.
٢. ضرورة الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية للسياسات التَّعليمية واستشراف المُستقبل عند تطوير السِّياسة التَّعليمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة.
٣. أن تتصف السِّياسة التَّعليمية بالمرونة بحيث يمكن تغيرها مع المستجدات والمتغيرات لمواجهة المشكلات التَّعليمية.
٤. أن تعمل وزارة التَّعليم على تحقيق أهداف السِّياسة التَّعليمية وفق رُؤية ٢٠٣٠.
٥. تقويم المواد التَّعليمية ومصادر التَّعلُّم وفق أبعاد وطنية ومواصفات تربوية محددة.
٦. تقويم نواتج التَّعلُّم على مستوى أداء المُتعلِّم، والتقويم الوطني، والدِّراسات والاختبارات الدولية.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

المراجع:

أبو العلا، أحمد (٢٠٢٢)، صنع السِّياسة التَّعليمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في ضوء رُؤية ٢٠٣٠. **مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين**، العدد (٢٤)، ٣٨-٦٣.

بغدادي، منار محمد إسماعيل (٢٠١٥)، تقويم سياسات التَّعليم قبل الجامعي في مصر، **مجلة دراسات في التَّعليم الجامعي**، العدد (٣٠)، مصر.

الجغيمان، عبد الله بن محمد ومعاجيني، أسامة بن حسن (٢٠١٣)**.** تقويم برنامج رعاية الموهوبين في مدارس التَّعليم العام السُّعوديَّة في ضوء معايير جودة البرامج الإثرائية. **مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٢٢٢** (١٢٥٧)، ١-٥٢.

الحربي، قاسم، والمهدي، ياسر (٢٠١٦)، **التَّعليم بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة الواقع والمأمول** (ط٢). الرياض: مكتبة الرشد.

حكيم، عبد الحميد عبد المجيد (٢٠١٢)، **نظام التَّعليم وسياسته**. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر.

خلايلة، ربحية يوسف عيسى، الشرمان، منيرة محمود، وعليمات، صالح ناصر منيزل (٢٠١٨)، دور المشرفات التربويات لرياض الأطفال في تطوير أنماط التَّعليم الحديثة لدى مُعلِّمات رياض الأطفال داخل الخط الأخضر في منطقة الشمال. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، مج، ٢٦ ع٣ ٦٩٧ – ٧١٤.

وزارة التَّعليم (٢٠٢١)، **المساواة في التَّعليم للطلاب ذوي الإعاقة.**

رؤية المملكة (٢٠٢٤). مسترجع من: https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.pdf

رؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة (٢٠٣٠). **مجلة المعرفة، العدد (٢٤٧) التَّعليم بوابة التحول**، مايو ٢٠١٦م، الرياض.

الزهراني، سعود حسين (٢٠١٢م)، **تطوير برامج إعداد المُعلِّمين في ضوء كفايات التدريس**. مسترجع من https://2u.pw/mdFexj2E

سحتوت، إيمان، يونس، إيمان (٢٠١٥)، **سياسة التَّعليم ونظامه في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة** (ط١). الرياض: مكتبة الرشد.

الشهوان، عبد العزيز بن شهوان (٢٠١٢)، وثيقة سياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة من وجهة نظر المشرفين التربويين. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج، ١٣ ع، ٣ ٤٠٥ – ٤٤٠.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

الشويعر، خولة بنت محمد بن سعد (٢٠١٤)، أهمِّية استخدام التكنولوجيا الحديثة في التَّعليم دراسة للصعوبات والمعوقات التي تعيق تفعيل مراكز مصادر التَّعلُّم في مدارس التَّعليم العام بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة. **المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات**، مج، ٤٩ ع، ٣ ١٧٣ – ٢٤١.

صحيفة المواطن الإلكترونية (٢٠١٧)، **توصية تخص دور الجامعات في تفعيل رُؤية ٢٠٣٠**.

الضمرات، آلاء والمصري، إيمان ومخلص، محمد (٢٠٢٤)، **سياسات التَّعليم**. الرياض: مكتبة الرشد.

الطيار، عبد المجيد عبد العزيز (٢٠١٨)، **تصور مقترح لدور المُعلِّم المشرف في التطوير المهني لمُعلِّم الرياضيات في ضوء سلسلة مناهج ماجروهل**. رسالة ماجستير. جامعة القصيم، كلية التربية، القصيم.

عامر، طارق عبد الرؤوف (٢٠٠٩)، **الاتجاهات الحديثة لرعاية الموهوبين والمتفوقين**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

العتيبي، فارس عويض، والمنتشري، عائض أحمد (٢٠٢٢)، السياسات التَّعليمية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله - لتحقيق رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة: ٢٠٣٠ دراسة تحليلية. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، مج، ٦ ع، ١٩ ٧١ - ١٠٢.

عدوان، ناريمين. والمحروقي، حمدي (٢٠١٥م)، دور الجامعة في تعزيز الهوية الثَّقافية لدي طلبة الجامعات في محافظات غزة وسبل تطويره (دراسة ميدانية). **مجلة كلية التربية بالزقازيق**. مج، ٨٧ مسترجع من https://sec.journals.ekb.eg/article_145547_24177037860003 0bf847ce6d3147c884.pdf

عسيري، خلود (٢٠١٨)، **تحسين عوائد التَّعليم الجامعي في ضوء رُؤية المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ٢٠٣٠**، الخرج، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، مجلة المعرفة التربوية، ع (١٢) جزء (٢).

العمري، فريعة (٢٠٢٣)، دور سياسات التَّعليم في التحول الرقمي في ضوء رُؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر المُعلِّمات، جامعة أسيوط، كلية التربية، إدارة البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)، مج (٣٩)، ع (٣).

القحطاني، أشواق محمد، والحارثي، عبد الرحمن بن محمد بن نفيز المذاهبي (٢٠٢٣) السِّياسة التَّعليمية في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة بين الواقع والمأمول في ضوء

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472

البعد العالمي للمنظومة التربوية المعاصرة: دراسة تحليلية. **مجلة كلية التربية**، ع، ١٠٨ - ١٧٩ – ٢٢٧.

كامل، مصطفى محمد (٢٠٠٤)، التنظيم الذاتي للتعلم والنمو المهني للمُعلِّم لمؤتمر العلمي السادس عشر - تكوين المُعلِّم، مج، ٢ القاهرة: **الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس**، ٨٣٢ - ٨٥٠.

المصري، إيمان، والضمرات، آلاء، ومخلص، محمد (٢٩٢٤)، **سياسات التَّعليم** (ط١). الرياض: مكتبة الرشد.

المطيري، عائشة، والسالم، منال (٢٠١٩)، **سيناريوهات محتملة للتَّعليم العام بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة في ظل تطلعات رُؤية ٢٠٣٠**، جامعة الملك سعود، مجلة العلوم التربوية.

المنقاش، سارة بنت عبد الله (٢٠٠٦)، دراسة تحليلية لسياسة التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ومقترحات لتطويرها، **مجلة جامعة الملك سعود - العلوم التربوية والدِّراسات الإسلامية**، مج، ١٩ ع، ١ ٣٨١ – ٤٤.

ميثاق أخلاقيات مهنة التَّعليم. مسترجع من https://2u.pw/wmxKSqw

هيئة تقويم التَّعليم والتدريب (٢٠٢٢) **الإطار الوطني لمعايير مناهج التَّعليم العام في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة**. الإصدار الثَّاني. الرياض.

إلِيامي، هادية بنت علي (٢٠١٨)، **رُؤية** مُستقبلية لتطوير التَّعليم في المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في ضوء رُؤية المملكة ٢٠٣٠. **مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلة العربيَّة للعلوم ونشر الأبحاث**، ٢٦ (٢)، ٣٢ - ٤٩.

ISSN: 2537-0464 eISSN: 2537-0472